Warith Scientific Journal

توظيفات البحوث والدراسات في إرساء قاعدة بيانات الشمول المالي الرقمي ودعم البنية التحتية الرقمية للمصارف العربية

Employing Research and Studies in Settling Digital Database of Financial Inclusion and in Strengthening the Digital Database of Arab Banks

د. نغم محمود مجيد // Nagham Mahmud Majid nnm716024@gmail.com
وزارة التربية العراقية، مديرية التربية صلاح الدين - العراق
د. محمد ميلود حمو //Dr.. Muhammad Miloud Hamo m.hammou@univ-chlef.dz
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر

المستخلص:
تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور البحوث والدراسات الأكاديمية ومنها الميدانية في التأسيس لقاعدة بيانات حول مؤشرات الشمول المالي التي تحتاجها المصارف، كما تهدف إلى تبيان دور البحوث في دعم وتطوير البنية التحتية الرقمية للمصارف العربية، وذلك من حيث كون ان هذه الدراسالت تعد في ذاتها عرض لتجارب دولية رائدة في مجال تبني الشمول المالي.

قصد دراسة ومعالجة موضوع البحث تم الإعتماد على عملية مسح البحوث التي تناولت بالدراسة والتحليل موضوعات الشمول المالي والبنية الرقمية للمصارف ومنها العربية، ومن ثم تحليل هذه الدراسات قصد الوقوف على ما توصلت إليه هذه بشأن دعم قاعدة بيانات ومؤشرات الشمول المالي الذي تسعى إلى إرسائه المصارف العربية.

هذا وتوصلت ذات الدراسة إلى ان مخرجات البحوث والدراسات العلمية المتخصصة في مجال الشمول المالي الرقمي تعد مُوجه لدى المصارف العربية في التأسيس لقاعدة بيانات من شأنها تعزيز ثقافة الشمول المالي، كما تقترح ذات الدراسة بضرورة إيلاء عناية هامة للبحوث والدراسات المتخصصة في مجال الشمول المالي الرقمي حتى تستفيد منها المصارف في عملية تحديث بيانات الشمول المالي من جهة وعصرنة البنية التحتية بما يخدم توجهها نحو الشمول المالي الرقمي.
الكلمات المفتاحية: البنية التحتية، الشمول الرقمي، المصارف العربية، قاعدة بيانات.

Abstract:
This study aims to highlight the role of research and academic studies, including field ones, in establishing a database on indicators of financial inclusion that banks need. An international leader in the field of financial inclusion.

In order to study and address the subject of the research, reliance was made on the research survey process that dealt with the study and analysis of the issues of financial inclusion and the digital structure of banks, including Arab ones, and then analyzed these studies in order to stand on what these have reached regarding supporting the database and indicators of financial inclusion that Arab banks seek to establish.

The same study concluded that the outputs of research and scientific studies specialized in the field of digital financial inclusion are directed to Arab banks in establishing a database that will enhance the culture of financial inclusion. Including banks in the process of updating financial inclusion data on the one hand and modernizing the infrastructure to serve their orientation towards digital financial inclusion.
Key Words: Digital inclusion, Infrastructure, Arab banks, Database.

1- المقدمة:

تحظى المواضيع المالية والمصرفية باهتمام الباحثين والخبراء، من حيث تحليلها وإبراز مضامينها وكذا إيجاد حلول لمشكلاتها، ويعد الشمول المالي الرقمي إحدى المواضيع التي نالت نصيبها في البحوث، وما زاد من هذا الاتجاه هو بروز تحولات وتطورات في عالم البنوك والمال، وظهور أنشطة التحول الرقمي التي غيرت من إستراتيجات عمل المؤسسات المالية والمصرفية، على النحو الذي جعلها تعزز جهودها بهدف الوصول إلى كافة طالبي الخدمات المالية والمصرفية على تنوعهم.

هذا ويستدعي الأمر وجود بيانات ومؤشرات لبناء إستراتيجات الشمول المالي الرقمي، سواء من حيث المعرفة المالية والتثقيف المالي،أو مكن حيث مؤشرات الجاهزية المعلوماتية والتكنولوجية للبنوك، وتعد البحوث والدراسات المتخصصة التي تناولت بالدرسة والتحليل لمواضيع الشمول المالي الرقمي والتحول الرقمي للبنوك والمؤسسات المالية مدخلا هاما في التأسيس لقاعدة بيانات تخص مؤشرات الشمول المالي ومستويات الثقافة المالية الكفلية بوصول الأفراد إلى الخدمات المالية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية، حيث عملت المصارف العربية على تبني أنشطة الشمول المالي وعززت هذا التوجه بتوظيف التكنولوجيا، من خلال الإعداد لمؤشرات وبيانات من شأنها التأسيس لبنية تحتية رقمية، فضلا عن جهودها في مجال تعزيز ثقافة الشمول المالي الرقمي، وذلك بالاعتماد على البحوث الأصيلة والمتخصصة في هذا المجال والاستفادة من مخرجاتها وكذا توظيفها كموجه لها في مجال الشمول المالي الرقمي.

1-1. أهمية البحث:

تبرز أهمية موضوع الورقة البحثية في دور وأهمية الشمول المالي الرقمي والحاجة إلى بناء مؤشرات حقيقية ومحينة تستخدمها المصارف في مجال دعم البنية التحتية الرقمية لها، فضلا عن إبراز أهمية نشر ثقافة الشمول المالي الرقمي من خلال الدراسات، وهذا ما يؤكد على الدور المتنامي للبحث العلمي والدراسات المتخصصة في مجال التأسيس لهذه البنية ودعم توجها المصارف نحو الشمول المالي الرقمي، وذلك بالنظر إلى حاجة المصارف ومنها العربية إلى قاعدة بيانات تستند عليه في تبني الشمول المالي الرقمي، مما يستلزم تحديث البنية التحتية لها.

1-2. أهداف البحث:

يسعى الباحثان من خلال هذه الورقة البحثية إلى الوصول مجموعة من الأهداف منها:
1-إبراز دور وأهمية الشمول المالي الرقمي ومتطلبات البنية التحتية الرقمية للمصارف؛
2-مكانة البحث العلمي في مجال نشر ثقافة الشمول المالي الرقمي في الدول العربية؛
3- سبل بناء قاعدة بيانات الشمول المالي الرقمي اعتمادا على مخرجات البحوث والدراسات العلمية؛
4- إبراز الدور المتنامي للبحث العلمي في خدمة البنية التحتية الرقمية للمصارف العربية.

1-3. إشكالية البحث:

الشمول المالي ومنه الرقمي توجه حديث لدى المصارف العربية، هذه الأخيرة بحاجة إلى مؤشرات وبيانات تساعدها في تجسيد الشمول المالي الرقمي، وتعد البحوث والدراسات المتخصصة مصدر هام تلجأ إلى المصارف في دعم البنية التحتية الرقمية كموجه لها في تحقيق مستويات الشمول المالي الذي تنشده، ومن هذا المنطلق تتبلور إشكالية البحث حول سؤال مفاده: **ما هو دور البحوث والدراسات المتخصصة في التأسيس لقاعدة بيانات تخص الشمول المالي الرقمي وتدعم البنية التحتية الرقمية للمصارف العربية؟**

1-4. هيكل البحث:

ستتم معالجة هذا المقترح البحثي وفق خطة تتضمن ثلاثة محاور هي على النحو الآتي:
المحور الأول: الشمول المالي الرقمي ودعائم البنية التحية الرقمية للمصارف؛
المحور الثاني: الموجهات البحثية في مجال نشر ثقافة الشمول المالي الرقمي؛
المحور الثالث: دور البحوث والدراسات في التأسيس لقاعدة بيانات الشمول المالي الرقمي؛

2- الشمول المالي الرقمي ودعائم البنية التحية الرقمية للمصارف:

يُعد الشمول المالي ضمن أولويات المنظمات خاصة منها المالية، كما أدت التكنولوجيا إلى تحقيق استراتيجيات الشمول المالي، ليصبح هذا الأخير رقميا.

2-1. ضبط مفهوم الشمول المالي الرقمي:

يعرف الشمول المالي على أنه: تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، ولذلك فإن توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستسهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والاستخدام الأمثل للموارد (العربي، 2015، صفحة 2).

وبالنظر إلى استيعاب المؤسسات المالية والمصرفية قدرا كبيرا من التكنولوجيا، من خلال تبني وتوظيف الحلول الرقمية، وانتقالها إلى استراتيجية التحول الرقمي، أضحى الشمول المالي يغلب عليه الطابع الرقمي.

هذا وأدى استخدام المنتجات المالية الرقمية إلى خلق قدرة على اتاحت الخدمات المالية لمجموعة واسعة من المستهلكين والمنظمات، الأمر الذي عزز الشمول المالي، فضلا عن زيادة الاهتمام بالتمويل الرقمي الذي يزيد من فرص التمويل لدى الفئات المستبعدة من التمويل، وذلك في استخدام البنوك والمؤسسات المالية نظام قائما على التكنولوجيا (الحريري، يوليو 2021، صفحة 878).

واتساقا مع ما سبق يعرف الشمول المالي الرقمي على أنه القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية، واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، حيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبتكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم (طلحة و الفران ، ديسمبر 2020، صفحة 01).

هذا ويرى الأمين العام لاتحاد المصارف العربية (وسام حسن الفتوح) بأن الابتكارات الرقمية تعد عنصر أساسي لتعزيز الشمول المالي، حيث تتيح التطبيقات الالكترونية المبتكرة للسكان المستبعدين إمكانية الوصول إلى حد كبير من التمويل المصرفي، كما يرى ذات المتحدث بأن الشمول المالي الرقمي يعتمد على استخدام الوسائل الرقمية للوصول إلى السكان المستبعدين والمحرومين ماليا، وذلك بفضل التقنيات الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة (فتوح، مارس 2023).

فالشمول المالي الرقمي يشير إلى الأنشطة للازمة لضمان وصول جميع الأفراد إلى تقنية المعلومات والاتصالات بهدف الحصول على التمويل الذي تتيحه البنوك.

هذا وتكتسي التكنولوجيا اهمية في مجال إرساء الشمول المالي من حيث أنها تقدم حلولا وبدائل بسيطة على النحو الذي يوفر كافة الخدمات المالية التي تسيطر عليها البنوك، كما تتميز التكنولوجيا بالعالمية بما يمكن من الحصول على الخدمات بسرعة وفي أي وقت، فضلا عن انخفاض تكلفة التكنولوجيا مما يزيد من فوائد التمويل الرقمي المتاح للسكان (فلاق و شارفي ، جوان 2020، الصفحات 311-312).

وفي ذات السياق تعرف مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي الشمول المالي الرقمي بأنه ينطوي على نشر الوسائل الرقمية للوصول إلى السكان المستبعدين ماليا، والمحرومين من الخدمات، من خلال مجموعة الخدمات المالية الرسمية (ميرود ، 2022، صفحة 85)، التي تتيحها البنوك والمؤسسات المالية، في سبيل توفير التمويل لهؤلاء السكان.

كما عرفت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الشمول المالي الرقمي على أنه القدرة على الوصول إلى الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، على النحو الذي يجعل هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء (Ozili، March 2018، صفحة 331).

2-2. أهمية الشمول المالي الرقمي:

يكتسي الشمول المالي الرقمي أهمية بالغة من شأنها أن تعمل على المزيد من تكرسيه في الاقتصاديات، وتتمثل اهميته في ما يأتي (شني و بن لخضر ، 2018، الصفحات 107-108) ، (بوعيشاوي و غزازي، 2021، صفحة 75):-

-الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ستسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها، الأمر الذي يعمل على تحسين إمكانيات كسب مداخيل والحد من الفقر،والشواهد كثيرة في هذا المجال؛

-الشمول المالي الرقمي يساعد في إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة؛

-التحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يقلل من الفساد ويحسن مستوى الكفاءة؛

-يساهم الشمول المالي الرقمي في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛

-يهتم الشمول المالي الرقمي بالجانب الاجتماعي والتثقيف المالي، من خلال إتاحة الفرصة للفقراء بالحصول على منتجات وخدمات مالية بشكل عادل وأسعار تناسب أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية؛

-الشمول المالي الرقمي يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية، من خلال العمل على تنويع المنتجات والاهتمام بالجودة لجذب العملاء والزبائن؛

كما يمكن أن يساهم التحول نحو الشمول المالي الرقمي في تعزيز برنامج الحماية الاجتماعية، مما يساعد على وصول مبالغ الضمان الاجتماعي لمستحقيها، كما أن القضاء على الفقر لا يقتصر على تشجيع النفاذ إلى التكنولوجيا بل يتطلب الأمر المعرفة بطريقة استخدام التقنية الرقمية من طرف غير المشمولين ماليا.

وهي كلها دلالات على أهمية الشمول المالي الرقمي والحاجة إليه في الاقتصاديات، قصد تمكين كافة السكان من الحصول على التمويل والاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية، فضلا عن تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها.

2-3. دعائم البنية التحية الرقمية للمصارف لتحقيق الشمول المالي الرقمي:

قصد تحقيق الشمول الرقمي يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية العمل على تهيئة بنية تحتية رقمية قصد الوصول إلى مستويات الشمول المالي الرقمي المطلوبة، وتدعم هذه البنية وذلك من خلال (جواني و مريميت ، 2021، صفحة 278):

-إرساء بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي ومنه الرقمي؛

- ضمان الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات والمنتجات المالية بمختلف انواعها، من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية والاستفادة من تكنولوجيا الاتصال؛

- تطوير وسائل ونظم دفع الكترونية قصد تسهيل تنفيذ العمليات وتقديم الخدمات المالية لأكبر شريحة؛

- توفير قواعد بيانات شاملة، من شأنها توفير معلومات وبيانات عن طالبين التمويل.

وفي ذات السياق أصدرت مجموعة العشرين (20) المبادئ التوجيهية رفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي، ويتضمن المبدأ الأول والثاني ضمان بنية مالية رقمية مرنة، من خلال (طلحة و الفران ، ديسمبر 2020، صفحة 03):

-دعم تطوير بنية تحتية رقمية مرنة آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع، ونظام دفع قابل للتشغيل البيني، مع ضمان تنافسية المؤسسات المالية؛
-تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات التكلفة المقبولة، مع ضمان تقديم هذه المنتجات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما أطلق المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة برنامج البنية التحتية المالية لتسريع التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية، ويمثل هذا البرنامج في تسع مبادرات من شأنها تعزيز التعاملات الرقمية والابتكار والتحول الرقمي على النحو الذي يتواكب ومتطلبات الشمول المالي الرقمي، وتتمثل هذه المبادرات في مايلي (المصرف المركزي الإمارات، فيفري 2023):

-**المنظومة المالية المحلية لبطاقات الدفع**: وتعد أول منصة موحدة وآمنة وفعالة لبطاقات الدفع في دولة الإمارات العربية المتحدة تدعم التجارة الالكترونية والتعاملات الرقمية الدولية؛
- **منصة أعرف عميلك:** وهي منصة آمن وصديقة للمستخدم لتسهيل دخول العملاء بشكل غير مباشر للبرنامج ولتوفير العناية اللازمة للعملاء باستمرار؛
- **العملية الرقمية للمصرف المركزي**: قصد استعمالها في المدفوعات عبر الحدود والاستخدامات المحلية؛
- **التمويل المفتوح**: قصد تحفيز الابتكار والقدرة التنافسية، والتعاون في قطاع الخدمات المالية؛
- **التكنولوجيا الإشرافية**: وهي تكنولوجيا متقدمة تدعم العمليات الرقابية والإشرافية؛
- **مركز الابتكار**: وهي منصة تعاونية للمشاركة والبحوث ولتطوير أساليب التكنولوجيا المالية؛
- **منصة المدفوعات الفورية**: منصة دفع آمنة وفعالة وقوية تدعم الشمول المالي للوصول إلى مجتمع لا نقدي من خلال المدفوعات الرقمية؛
- **السحابة المالية**: وتعد بنية تحتية مالية سيادية آمن ومرنة وقابلة للتطوير يمكن الاعتماد عليها؛
- **التميز وتجربة العملاء**: من خلال دعم التجارب الاستثنائية للعملاء وتعزيز ثقافة التميز في القطاع المالي.

وهذه المبادرات التسع تعد في مجموعها أرضية لبنية رقمية داعمة لإرساء الشمول المالي الرقمي، وهي تتوافق في مجملها مع ما جاءت به مجموعة العشرين في مجال تدعيم البنية التحتية للشمول المالي الرقمي؛ وعموما يتطلب الشمول المالي الرقمي تحقيق متطلبات فنية لتقديم منتجات رقمية للبنوك، مما يستدعي توافر البنية التحتية الملائمة لذلك.

2-4. التكنولوجيا الرقمية كمرتكز لتحقيق الشمول المالي الرقمي:

توجد العديد من نظم التكنولوجيا الرقمية التي من شأنها المساهمة بشكل فعال في تعزيز مستويات الشمول المالي منها (سيد أعمر و بن عبد الفتاح ، 2020، صفحة 12):
- تقنية البلوكشين وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات وقدرتها على تعزيز الأمن المعلوماتي؛
- اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية في القطاع المالي؛
- تحليل البيانات الضخمة وأهميتها في عملية التصنيف الائتماني؛
- التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءة الاجراءات؛
- التكنولوجيا الرقابية للحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تعزيز الامتثال للمعايير الدولية والنزاهة المالية وكفاءة الإشراف المحلي.

تشير بعض الدراسات للدور الإيجابي للتكنولوجيا الرقمية في مجال إرساء الشمول المالي الرقمي (محروس، 2020 ، صفحة 288):
- تعمل الحلول الرقمية على زيادة نطاق الوصول لجميع العملاء وبوجه خاص المستبعدين ماليا، من خلال التغلب على مشاكل انخفاض عدد الفروع البنكية وضعف البنية الأساسية للطرق والمواصلات؛
- تساعد التكنولوجيا الرقمية في تخفيض تكلفة الخدمات المالية، مما يتيح إمكانية خدمة الفقراء ومحدودي الدخل بطريقة مربحة؛
- تمكن التكنولوجيا المالية الرقمية من توفير نماذج أعمال جديدة، وتساعد في التوسع في تقديم خدمات للعملاء، كما تؤدي إلى تحقيق أرباح إضافية لمقدمي الخدمات المالية.

إن التطور التكنولوجي الهائل وتسارع نقل المعلومات وظهور العديد من الخدمات المبتكرة ساهم في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، الأمر الذي عمل على تسريع عجلة الشمول المالي، حيث تشير الاحصائيات إلى أن الشمول المالي الرقمي عمل على تضمين حوالي 57% من الأفراد غير المشمولين ماليا في النظم المصرفية والمالية، كما توجد ضرورة لتبني نظام قوي للهوية الرقمية من طرف المجتمع الدولي من أجل استفادة رواد الأعمال وأصحاب المشاريع من الخدمات المالية الكترونيا (رديف، غفار ، و بن عياد ، 2021، صفحة 297).

3- الموجهات البحثية في مجال نشر ثقافة الشمول المالي الرقمي:

التثقيف المالي أو التوعية المالية من أهم الركائز التي تهتم بها البنوك والمؤسسات المالية، وكذا الحكومات، وذلك بهدف تعزيز الوعي والمعرفة المالية لكافة فئات المجتمع، خاصة تلك الفئة التي تكون بحاجة إلى الشمول المالي، ويزداد التثقيف المالي أهمية في

سياق التحول الرقمي للبنوك واستخدامها للتكنولوجيا، حيث تصبح الحاجة إلى التوعية المالية بالأنظمة الرقمية التي تستخدمها البنوك في سبيل تحقيق الشمول المالي.

3-1. المقصود بالتثقيف المالي والمصطلحات ذات الصلة:

تُعرف الثقافة المالية بأنها الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على إستخدام المهارات والمعرفة والمواقف والسلوك بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ القرارات المالية السليمة، بُغية تحقيق الأمن المالي والرفاهية المالية. كما تُشير إلى تطوير مستمر للمعرفة والكفاءة المالية التي تُمكن الأفراد من الإستجابة لكافة المتغيّرات الشخصية والإقتصادية، والثقافة أو المعرفة المالية هي عنصر هام وأساسي من عناصر ّالتطور والإستقرار الإقتصادي والمالي (اتحاد المصارف ، أكتوبر 2017، صفحة 16).

فالمعرفة المالية هي معرفة الشخص بأوضاعه المالية (I Gade، Nyoman ، و Levana، 2021، صفحة 3320)، في حين أن التعليم المالي هو العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين فهمهم للمنتجات والمفاهمي والمخاطر المالية، وذلك من خلال المعلومات والإرشادات والنصائح الموضوعية، وتطوير مهاراتهم وتعزيز ثقتهم ليكونوا أكثر وعيا بالمخاطر المالية والفرص المالية المتاحة (البغدادي، 2022، صفحة 114)، ومن ثم إتخاذ إجراءات فعالة لتحسين رفاهيتهم المالية.

فالتثقيف المالي هو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والقيم والسلوك الضروري لإتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد، ويُعد التعليم المالي هو العملية التي يتم من خلالها توفير المواد اللازمة للأفراد للوصول إلى الثقافة أو المعرفة المالية، أي أن الثقافة المالية هي نتيجة تابعة لعملية التعليم المالي. وقد تعاظمت أهمية التثقيف المالي بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث أظهرت هذه الأزمة عواقب عدم وجود ثقافة مالية لدى غالبية المتعاملين مع المصارف والمؤسسات المالية، الأمر الذي دفع الكثير من الحكومات والمصارف المركزية حول العالم إلى وضع استراتيجيات قومية للتثقيف والتعليم المالي (البغدادي، 2022، صفحة 112).

3-2. المعرفة المالية والحاجة إليها:

كما أكدت مبادئ مجموعة العشرين على تعزيز المعرفة الرقمية وبناء قدرات المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر، وذلك من خلال المبدأ السابع، والذي ينص على ضرورة تعزيز الثقافة المالية والتجارية الرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات (طلحة و الفران ، ديسمبر 2020، الصفحات 03-04).

هذا وتساهم المعرفة المالية الجيدة في اتخاذ القرارات المالية الجيدة، كما أنها عنصر ضروري من أجل تعظيم الاستفادة من البنية التحتية للنظام المالي، الأمر الذي يترك تأثير إيجابي على الشمول المالي، كما أن إثراء المعرفة وتعزيز الكفاءة المالية لدى الأفراد يزيد من آليات تحسين مسويات الشمول المالي.

والشكل الموالي يبين النظام البيئي الرقمي لدمج المستبعدين ماليا

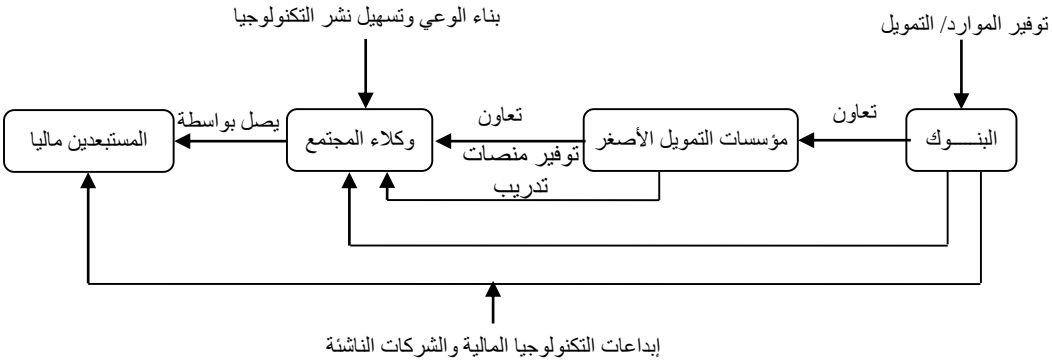

الشكل رقم (1) يبين النظام البيئي الرقمي لدمج المستبعدين ماليا

المصدر: جواني صونيا & مرميت عديلة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، تجربة البحرين، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2021، ص284.

3-3. التثقيف المالي وعلاقتها بالشمول المالي الرقمي:

في أعقاب الأزمة المالية العالمية اكتسب التثقيف المالي مكانة بارزة في جداول أعمال الحكومات والهيئات الدولية، وأصبح شرطاً أساسياً لتحقيق الإستقرار المالي، وتعكس ثلاثة مبادئ رئيسية ّ أقرها قادة مجموعة العشرين وهي الإدماج المالي المبتكر والحماية المالية للمستهلك والإستراتيجيات الوطنية للتعليم المالي الأهمية المتزايدة لمسألة التوعية المالية والشمول المالي حول العالم. وفي عام

2016 قامت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي المنبثقة عن مجموعة العشرين بإصدار مبادئ عليا جديدة من أجل تعزيز الإدماج المالي الرقمي، حيث يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تساعد على الوصول إلى المزيد من الناس بتكاليف أقل بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية (اتحاد المصارف ، أكتوبر 2017، صفحة 17)، وهذا دليل على تجسيد الشمول المالي الرقمي.

ومن هذا المنطلق لا بد أن تستهدف برامج التعليم المالي جميع فئات المجتمع، قصد تمكنيهم من الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، هذا ويتم تنفيذ برامج التعليم المالي عبر عدة قنوات منها (الطيب، العدد الأول 2020، صفحة 15):

-إعداد إستراتيجية وطنية للتثقيف المالي قصد زيادة الوعي والمعرفة المالية خاصة لأصحاب المشروعات الصغيرة والشباب والنساء ورواد الأعمال وسكان المناطق الريفية؛

- إدخال مداة التثقيف المالي في مناهج التعليم قبل الجامعي والجامعي وكذا برامج محو الأمية؛

- إستخدام وسائل الإعلام ووسائل الإعلام الالكتروني وتطبيقات الهاتف المحمول كمنصات لتوسيع نطاق الاستفادة من برامج التعليم المالي.

هذا وتبرز العلاقة بين بين التثقيف المالي والشمول المالي من خلال النموذج المبتكر الذي وضعته منظمة العمل الدولية لتحقيق الشمول المالي في العراق، ويقوم هذا النموذج على ثلاثة مستويات هي (منظمة العمل ، 2020، صفحة 04):

-على المستوى الجزئي: بتدريب الفئات المستهدفة من الشباب ورواد الأعمال الراغبين ببدء وتطوير اعمالهم على مواضيع تتعلق بإدارة أعمالهم وتزويدهم بالثقافة المالية اللازمة؛

- على المستوى الوسيط: حيث تحث ذات المنظمة على بناء قدرات من خلال تدريب ومساعدة البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر في تصميم منتجات وخدمات تتناسب بشكل مستدام مع احتياجات زبائنهم؛

- على المستوى الكلي: ويتعلق الأمر بالبنك المركزي بما يقوم به من دور من شأنه تخفيض المخاطر المالية المحتملة.

3-4. أهم الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع الثقافة المالية ودورها في دعم الشمول المالي الرقمي:

على حسب إطلاع الباحثين على موضوعات الثقافة المالية والشمول المالي توجد عدة بحوث تناولت بالدراسة والتحليل موضوع الشمول المالي الرقمي وكذا الثقافة المالية ومؤشراتها من بين هذه البحوث نذكر:

- بحث: علالي سارة & تنيو كنزة، بعنوان: **دراسة أثر الثقافة المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، بحث منشور بمجلة المنتدى الاقتصادي للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد السادس، العدد الثاني، 2022، تطرقتا الباحثتان إلى مفاهيم التثقيف المالي وأهم مؤشرات قياس الثقافة المالية، فضلا عن إبراز العلاقة بين الثقافة المالية والشمول المالي؛

- بحث: مروة فتحي السيد البغدادي، بعنوان: **دور الثقافة المالية في تحقيق التمكين الاقتصادي للخدمات المالية**، بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة، المجلد 113، العدد 546، أفريل 2022، من خلال هذا البحث قامت الباحثة بإبراز دلالة الثقافة المالية وكيفية قياسها لدى الفرد وكذا آليات تجيسدها، كما قامت الباحثة بإبراز آليات تعزيز ودمج الثقافة المالية في إستراتيجيات التمكين الاقتصادي في مجال الحصول على الخدمات المالية، وأشارت الباحثة إلى ضرورة رفع مستويات الثقافة المالية والتوعية بالمنتجات المالية والمصرفية للوصول إلى مستويات الشمول المالي المطلوبة، قصد تمكين الأفراد خاصة المستبعدين ماليا منهم من الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية.

- الدراسة التي أطلقتها منظمة العمل الدولية بخصوص إستراتيجية الشمول المالي في العراق خلال المدة 2020-2023، والتي من خلالها تم إبراز نموذج من خلاله يتم تجسيد الشمول المالي بالتعاون مع البنك المركزي العراقي، وركزت ذرات الدراسة على أهمية التثقيف المالي وتعزيز الوعي بأهمية المعلومات بشأن الخدمات المالية والمصرفية التي يحتاجها الأفراد ورواد الأعمال.

- الدراسة التي قام بها صندوق النقد العربي حول: الثقافة المالية في العالم العربي شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، أكتوبر 2017، حيث ركزت هذه الدراسة حول مؤشرات الثقافة المالية في الدول العربية وفي العالم، كما أشارت الدراسة إلى إستراتيجات ومبادرات التعليم المالي في الدول العربية من أجل تعزيز الشمول المالي.

وهذه الدراسات وأخرى تعد في مجموعها أبحاث أصيلة تناولت بالدراسة والتحليل اهمية الثقافة المالية والحاجة إليها في مجال الشمول المالي ومنه الرقمي، وتعد جهد من طرف الباحثين ومراكز البحث المتخصصة لدعم إستراتيجات البنوك والمؤسسات المالية في سبيل توفير آليات ومؤشرات من شأنها تعزيز الوعي بأهمية التثقيف المالي والمصرفي لدى كافة أفراد المجتمع بنظم العمل والمنتجات التي توفرها البنوك والمؤسسات المالية بهدف حصولهم على التمويل.

4- دور البحوث والدراسات في التأسيس لقاعدة بيانات الشمول المالي الرقمي:

تصدر موضوع الشمول المالي ومنه الرقمي أهتمام الباحثين والخبراء ومراكز البحوث، حيث تركز اهتماهم على وضع برامج ومبادرات وصياغة استراتيجية وكذا بناء مؤشرات من شأنها تعزيز وإرساء الشمول المالي الرقمي في الاقتصاديات، خاصة مع تزايد انشطة التحول الرقمي للبنوك والمؤسات المالية.

1-4. قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي الصادرة عن البنك الدولي:

أصبح تعزيز فرص الحصول على التمويل والشمول المالي من المجالات الهامة التي تحظى بتركيز واهتمام صانعي السياسات العالمية منذ العقد الماضي، وبرز كواحد من أهم بنود أجندة الأعمال في منتديات المناقشة الدولية والمحلية وهدف رئيسي للعديد من المنظمات الدولية. وتسمح قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي التي يصدرها البنك الدولي بفحص واقع الشمول المالي والعوامل الأخرى ذات الصلة بهذا المجال.

يمكن تصنيف البيانات المستخدمة لقياس الشمول المالي على أنها مقاييس للعرض والطلب على الخدمات المالية (Francis , kok , & Cao , 2017, p. 388). فمن جانب الطلب، توفر قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بالشمول المالي والصادرة في ثلاثة نسخ خلال السنوات 2011، 2014، و2017 World Bank's Global Findex data base مجموعة بيانات مفيدة يمكن استخدامها للتحليل والمقارنة الجغرافية والزمنية على المستويين المحلي والدولي. تغطي النسخة الأخيرة من قاعدة بيانات الشمول المالي دراسة استقصائية أجريت في أكثر من 140 دولة وتغطي ما يقرب من 150 ألف شخص حول العالم، وأجرت باستخدام عينات تم اختيارها عشوائياً وتمثيلها محليًا، وتم استجواب ما يقرب من 1000 شخص في كل دولة باستخدام أكثر من 140 لغة، السكان المستهدفين هم من السكان المدنيين غير المؤسسين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة ومافوق. توفر قاعدة بيانات Findex عددًا كبيرًا من مؤشرات الشمول المالي حول إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها. وتحتوي أيضاً على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والأنترنيت لإجراء المعاملات المالية وإدارة المخاطر المالية، وما إلى ذلك من البيانات التي تسمح بدراسة أحدث تطورات الشمول المالي (Demirgüç و and others، 2018)، ووفقاً لنتائج المؤشر، تصدرت كل من الدنمارك وفنلندا والسويد والنرويج ونيوزيلاند، الترتيب العام للمؤشر بتحقيقها نسبة 100% من الشمول.

كما يعد التقرير الصادر عن البنك الدولي سنة 2017 والذي مضمونه قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، حيث أشار التقرير أن الشمول المالي كان مدفوعا بأنظمة الدفع الرقمي والسياسات الحكومية وإصدار جيل جديد من الخدمات المالية اليت يمكن الوصول إليها من خلال الهواتف المحمولة والانترنيت، حيث يتميز إصدار 2017 بإحتوائه على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالانترنيت.

2-4. أهم الأبحاث التي من شأنها دعم قاعدة بيانات الشمول المالي الرقمي بمؤشرات:

تتثمل مؤشرات الشمول المالي الرقمي في: أجهزة الصراف الآلي، بطاقات الائتمان، المدفوعات الرقمية، استخدام الهاتف المحمول أو الانترنيت للولوج إلى الحسابات المصرفية القدرة على التحويل ودفع الفواتير باستخدام الهاتف والقنوات الالكترونية، فضلا عن الابتكارات المالية التي من شانها تحقيق مستويات متقدمة للشمول المالي الرقمي وكذا خدمات الدفع الالكتروني

هذا وتوجد العديد من الدراسات التي تناولت بالدراسة والتحليل بناء مؤشرات لقياس مستويات الشمول المالي ومنه الرقمي في الدول محل الدراسة، ومن بين هذه الدراسات:

-دراسة (فاتح ميرود)، بعنوان: **تعزيز الشمول المالي الرقمي كآلية لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد-19**، البحث منشور بمجلة التحليل الاقتصادي والاستشراف الاقتصادي، المجلد الثالث، العدد الأول، 2022، تناولت الدراسة مفاهيم الشمول المالي الرقمي وواقعه في الوطن العربي، كما أشارت ذات الدراسة إلى مؤشرات الشمول المالي الرقمي في تبني نظم الدفع الالكتروني في ظل جائحة كوفيد 19، هذه الأخيرة كانت الدافع الأقوى لدى البنوك والمؤسسات المالية في المنطقة العربية لتعميم نظم الدفع الالكتروني على النحو الذي يعزز الشمول المالي في المنطقة؛

- دراسة (شيلي وسام)، بعنوان: **الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية الواقع والمتطلبات**، الدراسة عبارة عن بحث منشور بمجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد الثاني، 2021، أبرزت الباحثة من خلال هذه الدراسة أهمية الشمول المالي الرقمي والحاجة إليه في ظل التطور التكنولوجي، وأظهر البحث مؤشرات الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية إلى غاية 2019، كما أبرز البحث ترتيب الدول العربية في مجال الشمول المالي لسنة 2020.

- بحث (زرقاطة مريم & ضامن وهيبة)، بعنوان: **واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودروها في تعزيز الشمول المالي**، الدراسة عبارة عن بحث منشور بمجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، المجلد الرابع، العدد الأول، جانفي 2023، أظهت الدراسة واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي والعالم، كما ركزت ذات الدراسة على مؤشرات الشمول المالي العالمي المستندة إلى التكنولوجيا المالية.

- دراسة (محمد أمين زايخ & محمد يونسي)، بعنوان: **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، تجربة المملكة العربية السعودية**، الدراسة عبارة عن بحث منشور بمجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2022، ركزت الدراسة على إظهار مؤشرات الشمول المالي في ظل تكنولوجيا الصناعة المالية، كما أشارت ذات الدراسة إلى تجربة المملكة العربية السعودية في إرساء التكنولوجيا المالية وكذا واقع الشمول المالي في المملكة على ضوء رؤية 2030.

- دراسة (سيد اعمر زهرة & بن عبد الفتاح دحمان)، بعنوان: **التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، الدراسة عبارة عن بحث منشور بمجلة التكامل الاقتصادي، المجلد الثامن، العدد الأول، مارس 2020، قاما الباحثان من خلال هذه الدراسة بتحليل مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي إلى غاية سنة 2017، كما أشارت الدراسة إلى مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الوطن العربي.

- دراسة (بوزانة أيمن & حمدوش وفاء)، بعنوان: **مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي، تجربة كينيا نموذجا،** الدراسة عبارةعن بحث منشور بمجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامنعة الزاوية، ليبيا، المجلد الأول، العدد السادس، 2020، تناول البحث بالدراسة أهمية الحلول الرقمية في إرساء السمول المالي، كما ركزت ذات الدراسة على إبراز واقع مؤشرات الشمول المالي الرئيسية في دولة كينيا حتى سنة 2017، باعتبارها تجربة افريقية ناجحة في مجال الشمول المالي المعتمد على الحلول الرقمية.
- دراسة (بسمة محمد إدريس الحريري)، **بعنوان: تأثير استخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي: الدور المعدل للمعرفة المالية- دراسة تطبيقية على عملاء البنوك المصرية،** الدراسة عبارة عن بحث منشور بالمجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2021، أظهرت الباحثة من خلال هذا البحث واقع الشمول المالي في البيئة المصرية مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- بحث (حمدوش وفاء & عماني لمياء)، بعنوان: **واقع أفق تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لتحقيق الشمول المالي،** الدراسة عبارة عن بحث منشور بمجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد السابع عشر، العدد 25، 2021، أظهرت الباحثتان من خلال هذه الدراسة مؤشر تطور خدمات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى غاية 2015، كما ركزت الباحثتان على إظهار مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الجزائر ضمن الدول العربية، فضلا عن عرض مؤشرات البنية التحتية التقينة الداعمة للشمول المالي في الجزائر.
- دراسة (رديف مصطفى & غفار فيصل & بن عياد محمد سمير)، بعنوان: **التحول الرقمي كآلية لتعزيز درجة الشمول المالي في الجزائر،** الدراسة عبارة عن بحث منشور بمجلة الشرق الأوسط للعلوم الانسانية والثقافية، المجلد الأول، العدد الخامس، 2021، أظهر الباحثون من خلال هذه الدراسة مؤشرات البيئة الرقمية في الجزائر ومسهاهمتها في تعميم الشمول المالي، كما تناولت الدراسة مؤشرات الجاهزية الرقمية في الجزائر لإرساء الشمول المالي الرقمي.
- دراسة (قاسي يسمينة & بولصنام محمد)، بعنوان: **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية،** الدراسة عبارة عن بحث منشور بمجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2021، قاما الباحثان في هذه الدراسة بعرض مؤشرات التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، وكذا مؤشرات الشمول المالي ذات الصلة بتطور التكنولوجيا المالية في الدول العربية محل الدراسة.
- دراسة (الوليد طلحة & صبري الفران)، بعنوان: **الشمول المالي الرقمي،** والدراسة عبارة عن موجز سياسات صادرة عن صندوق النقد العربي، سنة 2020، تناولت الدراسة مبادئ الشمول المالي الرقمي، كما ركزت ذات الدراسة على واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية إلى غاية 2017.

تأسيسا على ما تم عرضه من دراسات تناولت بالدراسة والتحليل مؤشرات الشمول المالي وكذا البنية التحتية الرقمية المؤسسة للشمول المالي الرقمي، فضلا عن عرض لمؤشرات حول تطور التكنولوجيا المالية بكافة مضامينها، وهذه الدراسات على تباين البيئات التي تناولتها فهي تعد بحوث أصيلة يمكن من خلالها دعم وتوفير المعلومات وبيانات تمكن صانعوا القرار لدى المصارف من إعداد قاعدة بيانات لمؤشرات الشمول المالي الرقمي المستندة إلى التكنولوجيا المالية.

إن الأبحاث والدراسات المتخصصة في مجال الشمول المالي ومنه الرقمي التي تمت الإشارة إليها توفر اداة إحصائية لمؤشرات الشمول المالي الرقمي، وذلك بما تضمنته هذه الدراسات من أرقام ومؤشرات دالة على الشمول المالي الرقمي، يمكن للمصارف العربية توظيفها بما يمكنها من توفير خدمات مصرفية على نحو واسع ولشرائح متعددة من العملاء، فضلا عن ذلك فإن الشمول المالي الرقمي يتطلب من المصارف عصرنة البنية التحتية لها، ومن ثم فهي بحاجة إلى عددي طالبي الخدمات المصرفية، ونوعية نظم الدفع المصرفي المطلوبة، بما في ذلك القواعد المنظمة للعمل المصرفي الالكتروني على النحو الذي يرسخ ويحسن من مستويات الشمول المالي في هذه المصارف، وعليه فتوافر بيانات ومؤشرات من خلال الأبحاث والدراسات المتخصصة توفر للمصارف معرفة دقيقة بطبيعة العملاء ونوعية الخدمات المطلوبة، خاصة مع ظهور جيل جديد من الخدمات المالية والمصرفية التي تعتمد على التكنولوجيا.

5- الخاتمة وأهم النتائج المتوصل إليها:

تعد البحوث والدراسات المتخصصة في مجال الشمول المالي الرقمي والتكنولوجيا المالية أداة لتأسيس قاعدة بيانات يمكن الاعتماد عليها من طرف المصارف، فالبحوث التي تمت الإشارة إليها أستعرضت بالدراسة والتحليل أهمية الشمول المالي الرقمي والأدوار التي تلعبها التكنولوجيا المالية في دعم مؤشرات الجاهزية المعلوماتية للمصارف.

5-1. نتائج الدراسة:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج منها:
1- أن التحول الرقمي يعد واحدة من الآليات الكفيلة بتعزيز الشمول المالي، فهذا الأخير يعني توفير الخدمات المصرفية لشريحة واسعة من السكان، وعليه يستدعي الأمر وجود التكنولوجيا المالية لدى المصارف لتيسير إجراء المعاملات المصرفية؛

2- التكنولوجيا المالية لها دور محوري في تسريع الشمول المالي الرقمي، حيث أن إقحام التكنولوجا في المجال المصرفي من شأنه أن يمكن الأفراد من الحصول على الخدمات المصرفية المكان والزمان المنظورين، وفي هذا الإطار يتعين على المصارف توظيف التكنولوجيا قصد تيسير العملية؛
3- الشمول المالي الرقمي يتطلب تعزيز الوعي بأهمية التكنولوجيا المالية وأدوات الدفع الالكتروني واكتساب أفراد المجتمع ثقافة مالية تمكنهم من الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية التي تتيحها البنوك والمؤسسات المالية؛
4- تعتمد اغلب الدول العربية في بناء مؤشرات الشمول المالي الرقمي على طبيعة السكان من حيث المستوى التعليمي وكذا معرفتهم بالتكنولوجيا المالية، مما يساعدها في وضع بنية تحتية رقمية تساهم في توفير وتيسير الخدمة المصرفية وهذا من شأنه تعزيز الشمول المالي الرقمي في هذه المصارف.
5- مخرجات البحوث والدراسات العلمية المتخصصة في مجال الشمول المالي الرقمي تعد موجه لدى المصارف العربية في التأسيس لقاعدة بيانات ومن شأنها تعزيز ثقافة الشمول المالي

5-2. مقترحات الدراسة:

بناء على تم التوصل إليه من نتائج يقترح الباحثان مجموعة من المقترحات:
1- تعزيز الوعي بأهمية التكنولوجيا لدى الأفراد الراغبين في الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية؛
2- التوجه نحو التحول الرقمي في المجال المالي والمصرفي الذي من شأنه أن يقلل من المستبعدين ماليا؛
3- ضرورة إيلاء عناية هامة للبحوث والدراسات المتخصصة في مجال الشمول المالي الرقمي حتى تستفيد منها المصارف في عملية تحديث بيانات الشمول المالي من جهة وعصرنة البنية التحتية بما يخدم توجهها نحو الشمول المالي الرقمي
4- الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال إرساء متطلبات الشمول المالي الرقمي على غرار تجربة مصر والمملكة العربية السعودية وكذا الإمارات العربية المتحدة؛
5- العمل على إدراج تخصصات بكليات الاقتصاد مضمونها دراسة الشمول المالي وتأهيل العنصر البشري ودفع شركات التكنولوجيا لتأسيس منصات رقمية تسهل جمع المعطيات والبيانات.

6- ملحق يبين مؤشرات الشمول المالي وفق المعايير الدولية:

تمحورت هذه الدراسة حول مؤشرات الشمول المالي الرقمي، ولم يتم الإشارة في ثنايا هذا البحث بالتفصيل إلى المؤشرات الدالة على وجود الشمول المالي في اي نظام مصرفي، أرتأ الباحثان إلى إدراج هذا الجدول في نهاية البحث قصد تبيان أهم المؤشرات التي تعتمد عليها المصارف في عملية تجسيد الشمول المالي، وإن كان هذه المؤشرات ليست ثابتة، فهي تتغير خاصة مع توجه المصارف نحو التحول الرقمي، اي اعتمادها على التكنولوجيا المالية في مجال الشمول المالي.
كما ان الشمول المالي ومنه الرقمي يعتمد بشكل كبير على حجم السكان (الأفراد طالبي الخدمات المصرفية) ونوعية الخدمات المصرفية، مما يستدعي توافر نظام معلوماتي لدى المصارف يمكنها من رصد ذلك على النحو الذي يعمل على تسهيل وصول الخدمات المصرفية إلى طالبيها في الوقت المطلوب.

	الفئات	المؤشرات	الابعاد المقاسية
1	عملاء البنك البالغين	% من البالغين الذين يحتفظون بحساب في مالية رسمية مؤسسة	عدد المودعين لكل 1000 من البالغين أو عدد حسابات الودائع لكل ألف من الكبار
2	حسابات الائتمان (الافراد)	% من البالغين الحاصلين عل قرض واحد على الاقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية	عدد المقترضين لكل ألف من البالغين أو عدد القروض لكل ألف من البالغين
3	حسابات الايداع للشركات	%من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحتفظ بحساب لدى مؤسسة مالية رسمية	عدد حسابات الإيداع لشركات الصغيرة والمتوسطة/ اجمالي عدد الشركات
4	حسبات الائتمان للشركات	% من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحاصلين على قرض واحد على الأقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية	عدد القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة غير المسددة/ اجمالي عدد القروض القائمة
5	عدد الفروع	عدد الفروع المنتشرة في المناطق	عدد الفروع لكل 100 ألف من السكان البالغين

6	عدد اجهزة الصرف الآلي	عدد أجهزة الصراف المنتشرة في المناطق	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف من السكان البالغين
7	نقاط الخدمة أو البيع	عدد نقاط البيع المنتشرة في المناطق	عدد الفروع أو نقاط البيع لكل 100 ألف من السكان البالغين
8	المعاملات غير النقدية	التحويلات المالية	نسبة العملاء الذين يستقبلون حولات مالية محلية أو دولية
		الشيكات	عدد الشيكات لكل 100 ألف من السكان البالغين
		بطاقات الإئتمان Card Credit	عدد بطاقات الإئتمان لكل 100 ألف من السكان البالغين
		بطاقات الخصم Card Debit	عدد بطاقات الخصم لكل 100 ألف من السكان البالغين
		بطاقات الخصم المباشر ATM	عدد بطاقاتATM لكل 100 ألف من السكان البالغين
9	المعاملات عبر الهاتف المحمول	انتشار خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول بين الأفراد	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول لتسديد دفعاتهم الى السكان البالغين

المصدر: ماجد محمود محمد أبودية، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطني، مذكرة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2016، ص 34.

شكر وتقدير:
يطيب لنا أن نجزل الشكر لأهله وجامعة وارث الأنبياء هي أهل للشكر، نظير جهود القائمن على هذا الصرح العملي وتنظيمهم للمؤتمر العلمي، كما أتاحت هذه الجامعة للباحثين فرصة للنشر العلمي بمجلة عريقة، فأجزل الشكر وأصدق عبارات التقدير والثناء لكل الجهات التي ساهمت في دعم البحث العلمي والباحثين الذين كانت لهم فرصة عرض يحوثهم في المتمر العلمي الهام، مقدرين جهودكم في سبيل ذلك، مع كل الأماني أن يستمر عطاء الجامعة ونشاطها البحثي في مؤتمرات علمية مستقبيلة أن شاء الله.

المراجع المعتمدة:

1. Demirgüç, K., & and others. (2018). *The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution*. World Bank, Washington. Récupéré sur http://www.worldbank.org/globalfindex
2. Francis , k., kok , f., & Cao , D. (2017). Digital Financial Inclusion in South East Asia. *Handbook of Blockchain, Digital Finance, and Inclusion, 02*. Récupéré sur https://doi.org/10.1016/B978-0-12-812282-2.00015-2
3. I Gade, A., Nyoman , S., & Levana , T. (2021). The Influence Of Financial Knowledge, Financial Attitude Dan Locus Of Control On Financial Behavior Of E-Wallet Users In Jakarta. *Journal of Contemporary Issues in Business and Government, 27*(01).
4. Ozili, P. K. (March 2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. *18*(04).
5. اتحاد المصارف ، ا) .أكتوبر 2017 .(*الثقافة المالية في العالم العربي شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي* .إدارة البحوث والدراسات.
6. البغدادي، م. ف ,2022) .أفريل .(دور الثقافة المالية في تحقيق التمكين الاقتصادي للخدمات المالية .*مجلة مصر المعاصرة*.(546)*113* ,
7. الحريري، ب. م) .يوليو 2021 .(تأثير استخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي، الدور المعدل للمعرفة المالية، دراسة تطبيقية على عملاء البنوك المصرية .*المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*.(02)*02* ,
8. الطيب، ح) .العدد الأول 2020 .(*الشمول المالي* .سلسة كتيب تعريفي، صندوق النقد العربي.
9. العربي، ص. ا .(2015) .*متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية* .أبو ظبي.
10. المصرف المركزي الإمارات، ا) .فيفري 2023 .(Récupéré sur https://www.centralbank.ae/ar/news-and-publications/news-and-insights/press-release
11. بوعيشاوي ، م & .,غزازي، ع .(2021) .الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا – كوفيد- 19 .*السادس*)الأول.(

12. جواني ، ص & ,.مريميت ، ع .(2021) .دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، تجربة البحرين .*مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ,الرابع*)الثاني.(
13. رديف، م.، غفار ، ف & ,.بن عياد ، م .(2021) .التحول الرقمي كآلية لتعزيز درجة الشمول المالي في الجزائر، .*مجلة الشرق الأوسط للعلوم الانسانية والثقافية ,الأول*)الخامس.(
14. سيد أعمر ، ز & ,.بن عبد الفتاح ، د .(2020) .التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .*مجلة التكامل الاقتصادي ,الثامن*)الأول.(
15. شني ، ص & ,.بن لخضر ، ا .(2018) .أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية – تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية .*الثالث*)الثاني.(
16. طلحة ، ا & ,.الفران ، ص) .ديسمبر 2020 .(*الشمول المالي الرقمي* .موجز سياسات صندوق النقد العربي.
17. فتوح، و. ح) .مارس 2023 http://uabonlin.org/ar Récupéré sur .(
18. فلاق ، ص & ,.شارفي ، س) .جوان 2020 .(دور صناعة التكنولوجيا المالي في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، تجربة ممكلة البحرين .*مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة*.(01)*21* ,
19. محروس، ر. ع , 2020) .جانفي .(إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي .*مجلة البحوث المالية والتجارية*.
20. منظمة العمل ، ا .(2020) .إستراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق، مدخل إلى وظائف لائقة.
21. ميرود ، ف .(2022) .تعزيز الشمول المالي الرقمي كآلية لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد 19 .*مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي*.(01)*03* ,